ذكى جنان تجري من فخذها فجعل فصورا فيجعل معطوف
على جعل لاتحادهما في الزمن دون الصيغة وقوله
تعالى تبارك الذي بيده الملك نشرح لكل صعود وهو ضعفا عمل
وزرك ولا يعطف ماز منه ماض على مازمنه مستقبل
وعكسه قال شيخنا وما ذكره الجماعة من شرط اتحاد
الزمن ان كان لم يسمع من العرب اصلا فمسلم والا فما
المانع من قام امس ويقوم غدا زيد وكما يجوز عطف
الفعل على الفعل يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه
له في المعنى كاسم الفاعل في قوله تعالى ان المصدقين
والمصدقات واقرضوا وقوله اولم يروا الى الطير فوقهم
صافات ويقبضن فان اسم الفاعل لما دل على
الحدث الذي يدل عليه الفعل صح عطفه عليه ولان
اسم الفاعل يؤول بالفعل اذا حل محل الفعل بان
وفع صلة لال نحو ان المصدقين والمصدقات فان الذين
تقدم فقط كما ان الفعل اذا وقع موقع اسم الفاعل
يؤول به فان التقدير ويقبضن فان يضات لانه حال
كما ان المعطوف عليه وهو صافات حال ايضا والاصل
في الحال ان تكون اسما ويعطف اسم الفاعل على
الفعل كما في قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج
الميت من الحي فمخرج معطوف على يخرج وجعله
الزمخشري معطوفا على فالق وبقي ان الحكم على
بانه معطوف فيه تجوز لان المعطوف هو الجملة لكن
تالان الفعل انما والمقصود بالعطف اتحاد فاعل
الفعلين



الفعلين نسب العطف الى الفعل كذا قيل واستشكل
بانه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الاعراب في المعطوف
لان اعراب الجمل محلي فظهور الاعراب في الفعل المعطوف
دليل على ان نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله
لانا لو نظرنا للفاعل معه لكان جملة وخرج الكلام من
عطف الفعل لعطف الجمل وما يبقى في الشبه له انه اذا
عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما اذا قلت يقوم
ويقعد زيد كون الفعل الثاني المعطوف وهو يقعد مرفوعا
بتجرد الفعل الاول المعطوف عليه وهو يقوم عاملا بقاعدة
ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع وتقييد
هذا بتوبيخا ان الفعل الاول لو انتفى بتجرده بان دخل
عليه ناصب او جازم لانتفا رفع المعطوف وانتصب
او جزم قوله والبول تسميته بذلك اصطلاح البصريين
والكوفيين يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان
يسمونه بالتكرار وهو لغة العرض ومنه قوله تعالى
عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره
المص قوله بالنسبة اي الحكم بان يكون المقصود بالذات
من النسبة اليه المتبوع النسبة الى التابع ثم ليس المراد
بكون البدل هو المقصود بالحكم هو ان يكون المبدل منه
غير مقصود اصلا بطريق بل المعنى انه مقصود بالحكم
لكن بالذات والمقصود بالذات انما هو التابع وعلى هذا
يحمل قولهم ان المبدل منه في نية الطرح قال الرضي
لا بد في ذكر المبدل منه من فائدة لا تحصل لو لم يذكر معنا